الحركات الأنفصالية في اسكتلندا

م.م غفران يونس / الأوربية

على مدى ٣٠٠ عام بقيت أسكتلندا جزء من التاج البريطاني ، الا ان الروح الانفصالية بدأت بالتصاعد بشكل واضح على يد الحزب الوطني الاسكتلندي (SNP) Scottish National Party ،وبعد جهود مستمرة وحملات عديدة قادها الحزب الوطني الاسكتلندي من أجل وضع خطوات الانفصال ، نجح الحزب في أقناع بريطانيا بعقد " أتفاقية أدنبرة " مابين لندن وأ سكتلندا التي ستفتح الطريق لبداية عهد جديد في العلاقات مابين الطرفين ولعلها ستخلق دولة جديدة مستقلة ، الاتفاق الذي وقع في قصر سانت أندرو مقر الحكومة الاسكتلندية، سيمنح البرلمان الاسكتلندي صلاحية لتنظيم الاستفتاء في ١٨ أيلول / سبتمبر ٢٠١٤ حول رغبة سكان اسكتلندا للبقاء ضمن بريطانيا أو أعلان الانفصال عنها. واسكتلندا ترتبط منذ ١٧٠٧ بالتاج البريطاني، وتحظى منذ ١٩٩٧ بحكم ذاتي واسع ضمن المملكة المتحدة التي تضم بريطانيا وويلز وآيرلندا الشمالية. ويتمتع البرلمان الاسكتلندي بصلاحيات في مجالات التربية والصحة والبيئة والعدل. إلا أن المسائل المتعلقة بالشؤون الخارجية والطاقة والضرائب والدفاع تبقى من صلاحية لندن.

فما هي دوافع الحزب الوطني الاسكتلندي؟

يرى أعضاء الحزب الوطني الأسكتلندي الممثل برئيسه" آلكس سالموند" ان أسكتلندا تطمح الى مزيد من تفويض السلطات اليها و أنها ستكون أفضل بدون التداخل أو التعارض من السلطات في لندن، كونها ستحكم وفق رغبات الشعب الاسكتلندي وستستثمر أموالها حسب الاولويات التي يحتاجها الشعب .وعلى

مايبدو ان المحرك الاقتصادي لعب دورا كبيراً في تنامي الشعور بالانفصال فقد اشارت منظمة الامن والتعاون الاوربية أن أسكتلندا في حال أنفصالها ستكون خامس أغنى دولة للموارد التي تتمتع بها.

الاسكتلنديون يرطرحون انفسهم بشكل مختلف عن عموم بريطانيا فهم يعتبون أنفسهم من أقدم الدول الأوربية وهي أي أسكتلندا كانت دولة مستقلة عبر التاريخ أكثر من بقائها ضمن التاج البريطاني منذ العام ١٧٠٧ ، تميل أسكتلندا الى كونها يسارية التوجه ،والاحزاب في خارطتها السياسية هي أحزاب ديمقراطية – أشتراكية وهي تفتخر بأنها قدمت أول برلمان في أوربا كان حزب الخضر فيه هو الحزب المهيمن.

فأسكتلندا تعد نفسها أنها الاكثر تقدما في أغلب القطاعات فعلى سبيل المثال وفي مجال البيئة فأن أسكتلندا أول من منعت التدخين في المناطق المغلقة ، فالاسكتلنديين يعتبرون ان بريطانيا لا تعكس تقدمهم وبالتالي فهم يسعون الى الاتفصال عنها.

ولكن السؤال الذي يطرح هل اسكتلندا بعد الاستقلال ستعد من دول الاتحاد الأوربي أم أنها ستحتاج الى مفاوضات جديدة للدخول تحت خيمة الاتحاد.؟

لابد من التأكييد أن أسكتلندا هي جزء من الاتحاد الاوربي وسكانها هم مواطنين أوربيين يضاف الى ذلك أنها تمتلك ممثلين في هيئات الاتحاد الأوربي، وبذلك فهي ليست بحاجة الى مفاوضات جديدة للدخول الى الاتحاد الاوربي ، الا أنها بحاجة الى الدخول الى مظلة اليورو ، فاسكتلندا لا تعارض دخولها في العملة الموحدة وهذا ما اشار الية "لويس مكدونالد عضو حزب العمال في البرلمان الاسكتلندي اذ أوضح "أن اليور يعد النظام الأمثل والاكثر نجاحا عبر التاريخ الأوربي". كما ان الاسكتلنديين يؤكدون ان الاستقلال سيسير

بشكل ناجح لان أسكتلندا تملك مواردها العديدة فهي ليست كباقي الدول الاوربية الصغيرة التي دخلت الاتحاد الأوربي وواجهت مشاكل مادية بسب الضعف في أقتصادها.

الا ان بريطانيا ودول عديدة في اوربا لم تعبر عن أرتياحها من هذا التوجة ، فأسبانيا على سبيل المثال ترى أن أعلان استقلال أسكتلندا سيخلق حالة من عدم الاستقرار في عموم أوربا وسيمنح الالهام لاقاليم أخرى بالسير على نفس هذا النهج ، وبالتأكيد فأن أسبانيا تخشى من تنامي الحركات الانفصالية في اقليم الباسك وكتالونيا.

أما بريطانيا فقد دعا رئيس وزرائها ديفيد كاميرون عند توقيع أتفاقية ادنبره دعا الشعب الاسكتلندي الى التصويت ب "لا" للاتفاقية موضحا "بأن اسكتلندا ستكون أفضل مع بريطانيا المتحدة وبريطانيا ستكون أفضل مع اسكتلندا فالجانبين سيكونان أقوى في الاتحاد ".

كما حذرت وزارة المالية في تقرير لها من الاثار الاقتصادية لأنفصال أسكتلندا اذ أشار التقرير أن أسكتلندا المستقلة سترث قطاعا مصرفيا ضخما جدا مقارنة بحجم اقتصادها وستتجاوز الأصول المصرفية ١٢٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي مما يجعلها مهددة بصدمات مالية وسيدفع الشركات للانسحاب من هناك.

وبالتأكيد فأن بريطانيا ستفقد من مواردها الكثير في حال أعلان أستقلال اسكتلندا كما أنها ستفقد قوة التصويت في الاتحاد الأوربي لانها ستتعرض الى التقليل في حجم تمثيلها وبذلك ستكون أضعف أمام قوى كبرى مثل المانيا وفرنسا.

لكن المخاوف البريطانية والاوربية لم تتمكن من أيقاف ماخطط له الاسكتلنديون في أعلان الانفصال ، فعند وصول الحزب الوطني الاسكتلندي الى البرلمان نجح الحزب في اقرار قانون سمح بتقليل عمر التصويت

ليكون ١٦ سنة بدلا من ١٨ ،ولعل هذه الخطوة كانت بمثابة منح قوة أكبر للتصويت لصالح أستقلال أسكتلندا لاسيما ان التصويت سيشمل الفئات العمرية الشابة التي بطبيعتها تسعى الى الاستقلال.

وعلية فأن اسكتلندا غير مترددة من اعلان الاستقلال فهي ترغب بعودة أمجادها كدولة مستقلة لاتفرض عليها توجهات سياسية كالذي حدث في قرار الحرب على العراق أذ وقف الحزب الوطني الاسكتلندي بالضد من مشاركة بريطانيا في هذه الحرب، كما أن قوتها الاقتصادية منحتها الدافع لأعلان هذه الاستقلال وهذا ما اكدت عليه أستطلاعات الراي العام التي جرت في أسكتلندا مؤخرا التي أوضحت أن ما يقارب ٥١ % من السكان يقف مع أعلان الاستقلال في حين يعارض استقلال اسكتلندا مانسبته ٤٩ % . وهذا يؤشر أن اسكتلندا سائرة في أعلان أستقلالها عن التاج البريطاني في ٢٠١٤.

وستعى أسكتلندا بأن يكون أعلان أستقلالها أذا ماكانت نتيجة التصويت في الاستفتاء لصالح الاستقلال ستسعى بأن يكون الاحتفال متزامنا مع الذكرى الـ٧٠٠ لأنتصار اسكتلندا على بريطانيا في معركة بانوكبورن عام ١٣١٤ وأعلان أنتصارها واستقلالها عن بريطانيا، وتستعد أسكتلندا لأقامة معرضا سيفتتح في ٢٠١٤ يتضمن عرضاً لفنون العصور الوسطى و يجسد المراحل التاريخية التي غيرت مسار أسكتلندا وأعلنتها دولة مستقلة.